

النشرة اليومية للاتحاد **UAC DAILY MONITOR**

05 حزيران (يونيو) 2024 نشرة يووية الكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



Samir Naas at the Arab-German Economic Forum: \$3.5 Trillion, the Size of the Arab Economy In 2024

President of the Union of Arab Chambers, and President of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry, Samir bin Abdullah Nass, confirmed that the Arab world possesses creative youth energies and competencies in various fields to build a sustainable economic future and lead the development of industries in light of the outcomes of the fifth industrial picture, making it a promising investment destination in the near future. He called for investing in the energies of Arab youth and enhancing effective and permanent participation to ensure that they are reflected in the overall Arab economic situation, whose value during the year 2024 will reach about 3.5 trillion dollars.

During the Arab-German Business Forum held under the slogan: "Doing Impactful Business: The Art of Building Lasting Relationships," during the period from June 3 to 5 in the German capital, Berlin, Nass stressed that peace and stability are basic conditions for economic prosperity. He welcomed the call of Arab leaders at the Bahrain summit to establish regional peace as the cornerstone of achieving economic sustainability. Pointing out that the issue of establishing economic relations that serve Arab economies and provide mutual benefits is one of the most important issues facing joint Arab action, which we must pay attention to in light of global economic developments. He pointed out that the forum aims to enhance cooperation between the Arab world and Germany in various fields and advance sustainable development in both regions.

The President of the Arab Chambers renewed his complete rejection of wars and violence in all parts of the world due to their direct impact on economic and social stability, increasing the burden of inflation, and exacerbating tangible challenges at the level of economic policies. Expressing his full solidarity, as a representative of the Arab private sector, with the Palestinian people in their struggle for their right to establish their independent state. Calling for the necessity of accelerating the achievement of Arab economic integration to enhance opportunities for economic and trade cooperation and to revive development integration opportunities and then link it to global economic communities to achieve the greatest amount of economic gains for our Arab countries.

Source (Union of Arab Chambers)

سوير ناس في المنتدى اللقتصادي العربي الألماني: 3.5 تريليون $20\ddot{2}4$ دولار حجم اللقتصاد العربي في

أكّد رئيس اتحاد الغرف العربية" رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير بن عبدالله ناس، أنّ العالم العربي يمتلك طاقات شبابية مبدعة وكفاءات بمختلف المجالات لبناء مستقبل اقتصادي مستدام وقيادة تطوير الصناعات في ضوء مخرجات الصورة الصناعية الخامسة بما يجعله وجهة استثمارية واعدة في المستقبل القريب. داعياً إلى استثمار الطاقات الشبابية العربية وتعزيز المشاركة الفعلية والدائمة لضمان انعكاسها على مجمل الوضع الاقتصادي العربي الذي بلغ قيمته خلال عام 2024 نحو 3.5 تريليون دولار.

وأكّد ناس خلال انعقاد منتدى الأعمال العربي الألماني تحت شعار: "ممارسة الأعمال ذات التأثير: فن بناء علاقات دائمة"، خلال الفترة من 3 إلى 5 يونيو الجاري في العاصمة الألمانية برلين، أنّ السلام والاستقرار شرطين أساسيين لازدهار الاقتصاد. ورحب بدعوة القادة العرب في قمة البحرين إلى إرساء السلام الإقليمي باعتباره حجر الزاوية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية. مبيناً أنّ قضية اقامة علاقات اقتصادية تخدم الاقتصادات العربية وتكون هناك منافع متبادلة من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والتي يجب أن ننتبه إليها في ظل التطورات الاقتصادية العالمية. ولفت إلى أن المنتدى يهدف إلى تعزيز التعاون بين العالم العربي وألمانيا في مختلف المجالات، ودفع عجلة التنمية المستدامة في كلا المنطقتين.

وجدد رئيس الغرف العربية رفضه التام للحروب والعنف في كافة بقاع الأرض لتأثيرها المباشر على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعي وزيادة وطأة التضخم وتفاقم التحديات الملموسة على مستوى السياسات الاقتصادية. معرباً عن تضامنه الكامل كممثل للقطاع الخاص العربي مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقه في إقامة دولته المستقلة. مطالباً بضرورة التسريع في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري وإحياء فرص التكامل التنموي ومن ثم ربطه بالمجتمعات الاقتصادية العالمية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية لدولنا العربية.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

خالد حنفي في الونتدى اللقتصادي العربي – الألواني في برلين: مساهوة الذكاء اللصطناعي في الناتج الإجوالي الوحلي العربي ستتجاوز 1.2 تريليون دولار بحلول 2030

أكَّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في "منتدى الأعمال العربي الألماني: بناء الجسور بين ألمانيا والعالم العربي"، الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين خلال الفترة 5-4 يونيو (حزيران) 2024، ضمن الجلسة الرابعة: "ما وراء الحدود: الاستفادة من فرص الاستثمار في المناطق العربية الخاصة والحرة - رؤى استراتيجية للشركات الألمانية"، أنّ "المشهد الاقتصادي العالمي أخذ في التحول، والعالم العربي يبرز كمركز استراتيجي للاستثمار الدولى، من خلال المناطق الاقتصادية الحرّة المتطورة المتواجدة في العديد من دول المنطقة، حيث تقدّم هذه المناطق عرضًا فريدًا وجذابًا للشركات الألمانية التي تسعى إلى توسيع أعمالها الوصول إلى الفرص الجديدة المثيرة والاستفادة

وأوضح أمين عام الاتحاد أنّ "المناطق الاقتصادية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تساهم بشكل كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة غير الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 5.7 لموالر دولار عام 2020. أما في المملكة العربية السعودية فتعد المناطق المتعلم المناطق المناط

الاقتصادية الخاصة جزءًا من رؤية 2030 التي تعدف البط

2030 التي تهدف إلى خفض معدل البطالة من 11.6 في المئة إلى 7 في المئة بحلول عام 2030". وأكّد الدكتور خالد حنفي أنّ "المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) والمناطق الحرة (FZs) في الدول العربية، تقدّم مجموعة من الفوائد الاقتصادية التي تهدف

إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الاقتصاد، إذ على عكس المتوسط العالمي لمعدل الضريبة على الشركات والذي يبلغ 23 في المئة، تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إعفاءات ضريبية كبيرة في البلدان العربية". ونوّه إلى أنّه "تتميز العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة العربية بمواقعها الرئيسية مما يسهل التجارة العالمية الفعالة. فعلى سبيل المثال توفّر قناة السويس في مصر إمكانية الوصول إلى واحدة من أكثر الطرق البحرية ازدحاما في العالم. كذلك فإنّ المنطقة الحرة بجبل على في دولة الامارات تسهّل بشكل كبير

التّجارة الدولية حيث أنها تتمتع بموقع استرآتيجي على مفترق الطرق مع الشرق والغرب، مما يربط الشركات بأكثر من 2 مليار مستهلك حول العالم".

وبين أمين عام الاتحاد أنّ "المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة العربية تمنح مزايا خاصة للمستثمرين الأجانب من خلال منحهم ملكية بنسبة 100 في المئة. إلى جانب ذلك فإنه لا يوجد قيود على العملة، حيث يتم إعادة كاملة للأرباح ورأس المال دون قيود على العملة".

ورأى أنّه "من أجل مستقبل متبادل المنفعة بين البلدان العربية وألمانيا، فإنّه لا بد من تشجيع المشاريع المشتركة عبر دعم اتفاقيات التجارة الحرة الأكثر شمولاً التي تعمل على خفض التعريفات الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز الحرية تدفق السلع والخدمات. كما لا بد من إقامة الشراكات بين الجامعات والمؤسسات البحثية لا سيّما في مجالات الطاقة المتجددة والمياه والتقنيات الرقمية. إلى جانب تعاون ألمانيا مع الدول العربية التي تسعى إلى تنويع موارد مصادر الطاقة لديها عبر إقامة المشاريع التي تساهم في المحافظة على البيئة مثل إدارة الموارد المائية من التناور المائية من الموارد المائية

وفي كلمته ضمن المائدة المستديرة: فرص الاستثمار في جمهوريه مصر العربية، في إطار فعاليات منتدى الأعمال العربي الألماني، نوّه أمين عام الاتحاد إلى أنّ "الاقتصاد المصري يعد من أكثر الاقتصادات تنوعا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يساهم كل من قطاعات السياحة والزراعة والصناعة والخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج المحلي الإجمالي"، موضحا أنّ "الاحتياطات الأجنبية المصرية بلغت 34.12 مليار دولار أمريكي في مايو 2024، في حين يبلغ عدد سكان مصر





أكثر من 100 مليون نسمة، مما يجعلها أكبر سوق داخلي في البلدان العربية، مما يمثل فرصة كبيرة للشركات المحلية والعالمية للدخول إلى مصر والاستثمار

سيه. ولفت إلى أن "مصر تعدّ من كبار منتجي القمح والأرز والقطن والفواكه والخضروات، وقد بلغت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي مصر وجهة سياحية رئيسية بفضل أثارها العريقة وشواطئها الخلابة، وقد ساهم قطاع السياحة في الناتج مصر بقطاع صناعي متنوع يشمل مصر بقطاع صناعي متنوع يشمل والكيماوية، وبلغت مساهمته في الناتج والكيماوية، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 21.78 في المئة عام 2023.

وقال: تمتلك مصر احتياطات مهمة من النفط والغاز الطبيعي. وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 8.1 في المنة عام 2023. أما قطاع الخدمات فهو أكبر قطاع في الاقتصاد المصري، ويشمل التجارة، النقل، الاتصالات والتأمين. وبلغت مساهمته في الناتج المجالي الإجمالي: 44.1 في المئة عام

ونق أمين عام الاتحاد إلى أن الاقتصاد المصري حقق معدلات نمو إيجابية بالرغم من التحديات العالمية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره 3.3 في المئة عام 2022، مع توقعات بتحقيق نمو أعلى في السنوات القادمة. وقد نجحت الحكومة المصرية في تعويم الجنيه المصري في عام 2016، مما أدى إلى تحسين الاستقر الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي، حيث احتلت مصر مكانة متقدمة في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وتقدمت في عدة مؤشرات نتيجة للإصلاحات الهيكلية والتشريعية التي قامت بها الحكومة. وقد شهدت مصر تدفقا ملحوظا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والعقارات".

ولفت الدكتور خالد حنفي إلى أن مصر شهدت توسعا في الخدمات الحكومية الرقمية، حيث قامت الحكومة المصرية بتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الرقمية لتحسين كفاءة الخدمات العامة وتقليل البيروقر اطية. كما تم إطلاق العديد من المبادرات لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة، بما في ذلك حاضنات الأعمال ومسرعات النمو. إلى جانب ذلك حافظت مصر على تصنيفها الانتماني الجيد بفضل السياسات المالية والنقية المستدامة. وتمكنت الحكومة المصرية من السيطرة على معدلات التضخم من خلال سياسات نقدية فعالة.

واعتبر أن "هذه الإنجازات تعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها مصر لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين. ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد المصري في النمو والتطور بفضل السياسات الاقتصادية الواعدة والمشرو عات القومية الكبرى". وتوقع أن تواصل الحكومة المصرية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الاجنبية، حيث يتمتع الاقتصاد المصري بإمكانيات هائلة المنمو والتطور في المستقبل، وذلك بفضل موقعه الاستراتيجي وسوقه الداخلي الضخم وموارده الطبيعية وقوى عاملة شابة وإصلاحاته الاقتصادية ومشاريعه القومية الكبرى. وبفضل هذه العوامل، من المتوقع أن يلعب الاقتصاد المصري دورا هاما في دفع النمو الاقتصادي في المنطقة العربية وإفريقيا. وكشف أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي خلال الجلسة الثالثة من فعاليات المنتدى وقتح الفرص للأعمال"، عن أن الحجم المتوقع للذكاء الاصطناعي العالمي بحلول وقتح الفرص للأعمال"، عن أن الحجم المتوقع للذكاء الاصطناعي العالمي بحلول عام 2030، مقابل 97 مليون وظيفة يمكن فقدانها عالميًا بسبب الأتمتة بحلول عام 2025، مقابل 97 مليون فرصة عمل جديدة يمكن خلقها عالميًا خلال ذات الفترة.

ولَّفت أمين عام الاتحاد إلى "أنَّ العالم العربي يشهد طفرة في اعتماد الذكاء

القرارات المبنية على البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بإضافة ما يصل إلى 1.2 تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط بطول عام 2030".

وشدد على أنّ "العالم العربي يتمتع بفرصة فريدة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحقيق نمو وشمولية مستدامة، وتعدّ الشراكات بين الحكومات والمؤسسات البحثية أمر بالغ الأهمية على صعيد تعزيز التعاون في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي. كما يعدّ الاستثمار في البنية التحتية الرقمية أمرًا ضروريًا لتحقيق التكامل السلس



للذكاء الاصطناعي داخل الشركات". المصدر (اتحاد الغرف العربية)

الاصطناعي في مختلف القطاعات، حيث تستثمر الحكومات العربية في البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وتعزيز مراكز الابتكار، حيث يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة الستراتيجية للاقتصادات العربية لتجاوز الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النظط والغاز".

ورأى خالد حنفي أنه "يمكن للأتمتة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي تبسيط المهام المتكررة، وتحرير رأس المال البشري للأنشطة ذات القيمة الأعلى، مما يسمح للموظفين التركيز على المبادرات الاستراتيجية إذ يمكن لخوارزميات

الذكاء الاصطناعي تحليل مجموعات كبيرة من البيانات التي تساعد على اتخاذ قرارات عمل أفضل، حيث يقدر المعهد العالمي "ماكينزي" أن تساهم عملية اتخاذ

Khaled Hanafi at the Arab-German Economic Forum in Berlin: The Contribution of Artificial Intelligence to the Arab GDP Will Exceed \$1.2 Trillion By 2030

Secretary-General The of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, confirmed during his speech at the "Arab-German Business Forum: Building Bridges between Germany and the Arab World," which was held in the German capital, Berlin, during the period June 4-5, 2024, within the fourth session: "Beyond Borders: Taking Advantage Investment Opportunities in Arab Private and Free Zones Strategic Insights for German Companies," "The global economic landscape is transforming, and the Arab world is emerging as a strategic center for international investment, through the advanced free economic zones located in many countries of the region. These regions offer a unique and attractive offer for German companies

seeking to expand their business and access and benefit from exciting new opportunities."

The Secretary-General of the Federation explained, "The special economic zones in the United Arab Emirates contribute significantly to non-oil foreign direct investment flows. In Dubai alone, foreign direct investment inflows amounted to about \$5.7 billion in 2020. In the Kingdom of Saudi Arabia, special economic zones are part of Vision 2030, which aims to reduce the unemployment rate from 11.6 percent to 7 percent by 2030."

Dr. Khaled Hanafi stressed that "special economic zones (SEZs) and free zones (FZs) in Arab countries offer a set of economic benefits that aim to attract foreign investment and





strengthen the economy. In contrast to the global average corporate tax rate of 23 percent, special economic zones and free zones offer significant tax exemptions in Arab countries."

He noted, "Many special economic zones and Arab free zones are distinguished by their key locations, which facilitates effective global trade. For example, the Suez Canal in Egypt provides access to one of the busiest maritime routes in the world. Also, the Jebel Ali Free Zone in the UAE greatly facilitates international trade as it enjoys a strategic location at the crossroads of the East and the West, which connects companies with more than 2 billion consumers around world."

The Secretary-General of the Federation stated that "special economic zones

and Arab free zones give special advantages to foreign investors by granting them 100 percent ownership. In addition, there are no currency restrictions, as profits and capital are fully returned without currency restrictions."

He believed that "for a mutually beneficial future between Arab countries and Germany, it is necessary to encourage joint projects by supporting more comprehensive free trade agreements that reduce customs tariffs, simplify customs procedures, and enhance the free flow of goods and services. Partnerships must also be established between universities and research institutions, especially in the fields of renewable energy, water, and digital technologies. In addition to Germany's cooperation with Arab countries that

seek to diversify their energy sources by establishing projects that contribute to preserving the environment, such as managing water resources and preventing desertification."

In his speech at the Round Table: Investment Opportunities in the Arab Republic of Egypt, within the framework of the activities of the Arab-German Business Forum, the Secretary-General of the



Federation noted that "the Egyptian economy is considered one of the most diversified economies in the Middle East region, as the tourism, agriculture, industry, and services sectors each contribute in proportion to almost equal in gross domestic product." He explained that "Egyptian foreign reserves amounted to 34.12 billion US dollars in May 2024, while Egypt's population is more than one million people, making it the largest internal market in the Arab countries, which represents a great opportunity for local and international companies to enter and invest in Egypt."

He pointed out that "Egypt is one of the largest producers of wheat, rice, cotton, fruits, and vegetables, and the contribution of these sectors to the gross domestic product reached 13.6 percent in 2023. Egypt is also a major tourist destination thanks to its ancient monuments and picturesque beaches. The tourism sector contributed to the GDP by 12.5 percent in 2023. In addition, Egypt has a diversified industrial sector that includes the textile, food, and chemical industries, and its contribution to the GDP reached 21.78 percent in 2023."

He said: Egypt has important reserves of oil and natural gas. Its contribution to the GDP reached 8.1 percent in 2023. The services sector is the largest sector in the Egyptian economy and includes trade, transportation, communications, and insurance. Its contribution to the GDP reached: 44.1 percent in 2023.

The Secretary-General of the Union noted that "the Egyptian economy has achieved positive growth rates despite global challenges, as the gross domestic product recorded a growth of 3.3 percent in 2022, with expectations of achieving higher growth in the coming years. The Egyptian government succeeded in floating the Egyptian pound in 2016, which improved economic stability and attracted foreign investment, as Egypt occupied an advanced position in the Doing Business reports, and advanced in several indicators as a result of the structural and legislative reforms undertaken by the government. Egypt has witnessed a noticeable influx of foreign direct investments, especially in the energy, infrastructure, and real estate sectors."

Dr. Khaled Hanafi pointed out that Egypt has witnessed an expansion in digital government services, as the Egyptian government has expanded the scope of digital government services to improve the efficiency of public services and reduce bureaucracy. Many initiatives have also been launched to support entrepreneurs and startup companies, including business incubators and growth accelerators. In addition, Egypt maintained its good credit rating thanks

to sustainable financial and monetary policies. The Egyptian government was able to control inflation rates through effective monetary policies.

He considered that "these achievements reflect the great efforts made by Egypt to achieve sustainable economic development and improve the standard of living of citizens. It is expected that the Egyptian economy will continue to

grow and develop thanks to promising economic policies and major national projects." He expected the Egyptian government to continue implementing structural reforms to improve the business environment and attract foreign investments, as the Egyptian economy has tremendous potential for growth and development in the future. This is thanks to its strategic location, huge internal market, natural resources, young workforce, economic reforms, and major national projects. Thanks to these factors, the Egyptian economy is expected to play an important role in driving economic growth in the Arab region and Africa.

The Secretary-General of the Union, Dr. Khaled Hanafi, revealed during the third session of the Arab-German Economic Forum, "The dynamics of artificial intelligence: dealing with risks and opening opportunities for business." The expected size of global artificial intelligence by 2030 will exceed \$17.7 trillion, while up to 85 million jobs could be lost globally due to automation by 2025, compared to 97 million new jobs that could be created globally during the same period.

The Secretary-General of the Union pointed out that "the Arab world is witnessing a boom in the adoption of artificial intelligence in various sectors, as Arab governments invest in research and development in the field of artificial intelligence, strengthen innovation centers, and attract global technology giants. Artificial intelligence represents a strategic opportunity for Arab economies to overcome dependence on traditional sectors such as oil and gas."

Khaled Hanafi said, "Automation powered by artificial intelligence can simplify repetitive tasks and free up human capital for higher-value activities. This allows employees to focus on strategic initiatives as AI algorithms can analyze large sets of data that help make better business decisions. The McKinsey Global Institute estimates that the process of making decisions based on data supported by artificial intelligence, adding up to \$1.2 trillion to the Middle East's GDP by 2030."

He stressed that "the Arab world has a unique opportunity to benefit from artificial intelligence to achieve sustainable growth and inclusiveness, and partnerships between governments, companies, and research institutions are crucial in terms of enhancing cooperation in the field of artificial intelligence research. Investing in digital infrastructure is also essential for seamless integration of AI within companies."

Source (Union of Arab Chambers)

The Board of Directors of the Arab-German Chambers Meets In Berlin: Olaf Hoffmann Is the New Chairman of the Chamber

The German capital, Berlin, hosted the General Assembly meeting of the Arab-German Chamber of Commerce and Industry. The meeting, which was attended by ambassadors and representatives of the Arab diplomatic corps, aimed to discuss ways to enhance joint economic relations in cooperation with the Union of Arab Chambers.

During his speech at the General Assembly meeting, Abdullah Samir President of the Union of Arab Chambers, pointed to the success of the Arab-German Chamber in strengthening trade relations, which was evident through the participation of Arab ambassadors in the General Assembly meetings. He expressed his gratitude to Mr. Peter Ramsauer, President of the Arab-German Chamber, for his ten-year tenure, as throughout his dedicated leadership, Ramsauer constantly worked

to strengthen Arab-German investments.

During the General Assembly, Olaf Hoffmann was chosen as the new president of the Chamber, while Sheikh Khalifa bin Jassim Al Thani, President of the Qatar Chamber, will assume the position of First Vice President of the Arab-German Chamber. While the President of the Jordan Chamber of Commerce, Khalil Haj Tawfiq, was chosen as the third vice president of the Chamber.

Nass emphasized the role of the Arab-German Chamber in enhancing investment opportunities and supporting the private sector in the Arab region. He called for raising a conscious and scientifically proficient generation and exploring investment opportunities in Arab and African countries by forming a strategic alliance. Nass announced the intention of the Bahrain Chamber to host the headquarters of the Euro-Arab Chamber with the aim of supporting foreign investments and strengthening trade relations with the European Union. This comes in line with Bahrain's influential role in leading the Union of Arab Chambers and representing the Arab and Bahraini private sector internationally and regionally.

For his part, President of the Arab-German Chamber, Olaf Hoffmann, stressed the importance of strengthening Arab-German trade relations in a way that serves the aspirations of the Arab region and ensures that these efforts contribute to economic development.

Dr. Volker Trier, President of Foreign Trade and Member of the Executive Council of the Arab-German Chamber, confirmed that Arab-German trade relations are recording significant annual growth and are in a much better position than German trade relations with other countries.

Secretary General of the Arab-German Chamber, Abdulaziz Al-Mekhlafi, revealed that Arab investments in Germany are estimated at about 100 billion euros in the automotive, logistics, and energy sectors. In addition, there are more than 70,000 Arab students registered in German universities, which represents a great knowledge asset for their countries of origin and a promising sign for the future of Arab-German relations.

For his part, the Dean of the Arab Diplomatic Corps, the Lebanese Ambassador to Germany, Mustafa Adeeb, confirmed that the Council of Arab Ambassadors supports nominations for the Board of Directors of the Arab-German Chamber and works hand in hand with businessmen to achieve high trade rates between Arab countries and Germany.

Source (Union of Arab Chambers)

وجلس إدارة الغرف العربية الألوانية ينعقد في برلين: أولاف هوفوان رئيسا جديدا للغرفة





استضافت العاصمة الألمانية برلين اجتماع الجمعية العمومية لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، حيث هدف اللقاء الذي حضره السفراء وممثلو السلك الدبلوماسي العربي، إلى بحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية. وأشار رئيس اتحاد الغرف العربية خلال كلمة له في اجتماع الجمعية العمومية، سمير عبد الله ناس، إلى نجاح الغرفة العربية الألمانية في تعزيز العلاقات التجارية، وهو ما تجلى من خلال مشاركة السفراء العرب في اجتماعات الجمعية العمومية. وأعرب عن امتنانه للسيد بيتر رامزاور، رئيس الغرفة العربية الألمانية، على فترة عمله التي استمرت عشر سنوات، حيث طوال فترة قيادته المتفانية، عمل رامزاور باستمرار على تعزيز الاستثمارات العربية الألمانية.

وجرى خلال أعمال الجمعية العمومية، اختيار أولاف هوفمان رئيسا جديدا للغرفة، في حين سيتولى الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، رئيس غرفة قطر منصب النائب الأول لرئيس الغرفة العربية الألمانية، بينما تم اختيار رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق نائب ثالثا لرئيس الغرفة.

وأكد ناس على دور الغرفة العربية الألمانية في تعزيز فرص الاستثمار ودعم القطاع الخاص في المنطقة العربية. ودعا إلى تنشئة جيل واع ومتمكن علميا واستكشاف فرص الاستثمار في الدول العربية والإفريقية من خلال تكوين تحالف استراتيجي. وأعلن ناس عن عزم غرفة البحرين استضافة مقر الغرفة العربية الأوروبية بهدف دعم الاستثمارات الأجنبية وتعزيز العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي. ويأتي ذلك انسجاما مع دور البحرين المؤثر في قيادة اتحاد الغرف العربية وتمثيل القطاع الخاص العربي والبحريني دوليا وإقليميا. من جانبه أكد رئيس الغرفة العربية الألمانية أولاف هوفمان، على أهمية تعزيز العلاقات التجارية العربية الألمانية بما يخدم تطلعات المنطقة العربية وبما يضمن مساهمة هذه الجهود في التنمية الاقتصادية.

وأكد رئيس التجارة الخارجية وعضو المجلس التنفيذي للغرفة العربية الألمانية الدكتور فولكر ترير، أن العلاقات التجارية العربية الألمانية تسجل نمواً سنوياً كبيراً وهي في وضع أفضل بكثير من العلاقات التجارية الألمانية مع دول أخرى.

وكشف أمين عام الغرفة العربية الألمانية عبد العزيز المخلافي، عن أن الاستثمارات العربية في ألمانيا تقدر بنحو 100 مليار يورو في قطاعات السيارات والخدمات اللوجستية والطاقة. بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من 70 ألف طالب عربي مسجل في الجامعات الألمانية، مما يمثل رصيدًا معرفيًا كبيرًا لبلدانهم الأصلية وعلامة واعدة لمستقبل العلاقات العربية الألمانية.

جانبه أكد عميد السلك الدبلوماسي العربي سفير لبنان في ألمانيا مصطفى أديب، أن مجلس السفراء العرب يدعم الترشيحات لمجلس إدارة الغرفة العربية الألمانية ويعمل يدا بيد مع رجال الأعمال لتحقيق معدلات تجارية كبيرة بين الدول العربية وألمانيا.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)